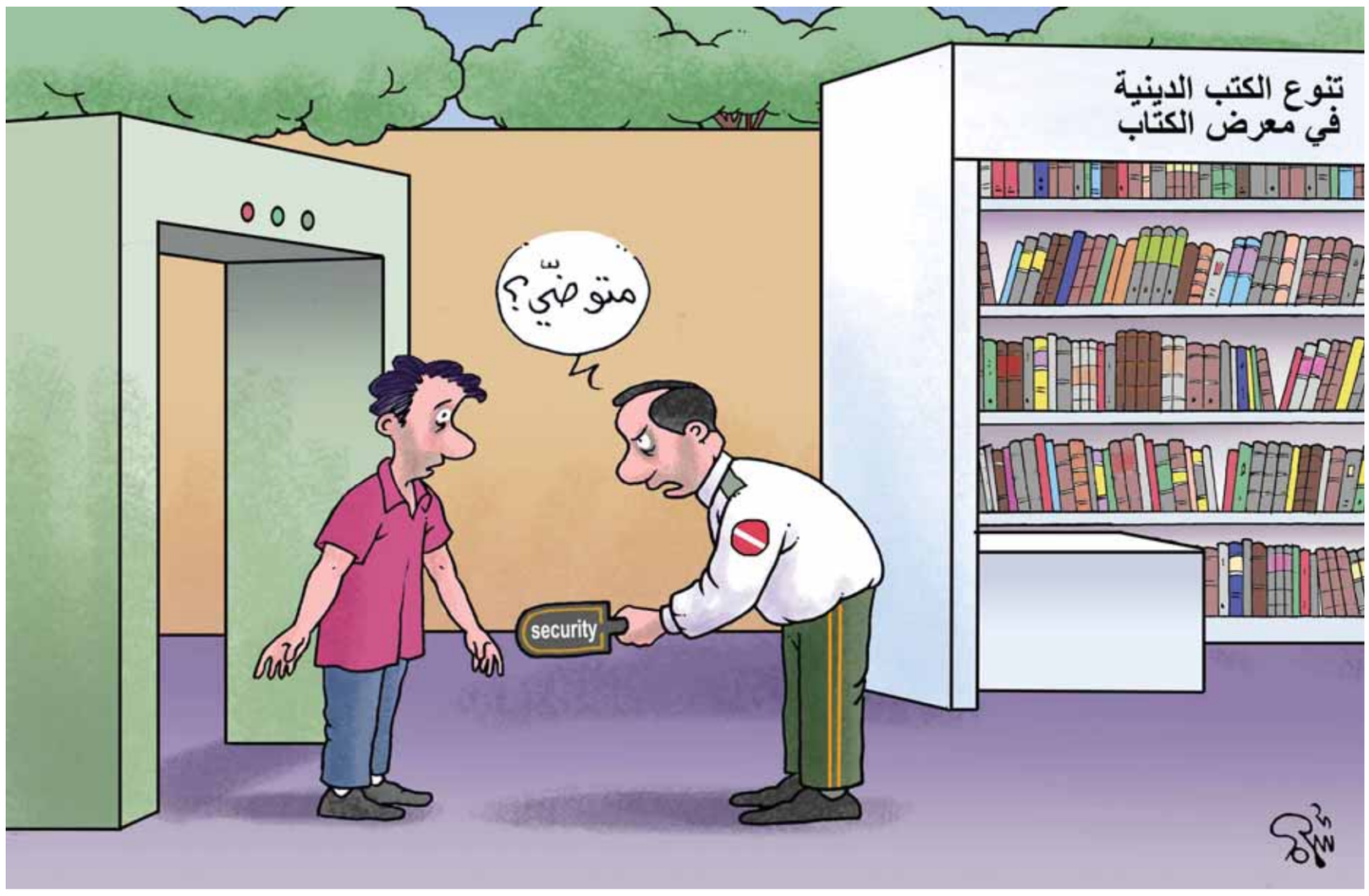

الشركة العامة للبناء تعيد إطلاق مشروعاتها المتوقفة في درعا والقنيطرة

| السويداء-عبير صيموعة

كشف مدير الشركة العامة للبناء فرع المنطقة الجنوبية علي الحسن عن بدء الفرع بإعادة إطلاق مشروعات المتوقفة في درعا والقنيطرة، منوهاً بأن البداية في مدرسة داعل ومبنى الاتصالات في القنيطرة وروضة سعسع إضافة إلى عدد من مشروعات إعادة الإعمار في الزبداني وهي المجمع الاستهلاكي بقيمة ١٥٠ مليون ليرة ومستوصف الزبداني بقيمة ١٠٠ مليون ليرة يضاف إليها مستوصف بقين وقلعة جندل والمجمع التعليمي في جرمانا وخط الصرف الصحي في الكسوة.

وأشار الحسن إلى أن نسبة تنفيذ الفرع لخطته وصلت إلى ٢٥٤٪ خلال النصف الأول من العام الحالي حيث إن المخطط لأعمال الفرع ١,٤ مليار ليرة على حين بلغت قيمة الأعمال المنفذة بالفرع ٣,٦ مليارات و٦٥٤ مليون ليرة.

لافتا إلى أن أهم المشروعات التي تركز العمل بها كان مشروع السكن الشبابي في قدسيا ومشروع السكن الشبابي في ضاحية قدسيا حيث جرى تجهيز ١٦٠٠ شقة في كلا المشروعين ولفت الحسن إلى أن العمل جار في مجموعة السويداء حيث وصلت نسبة الإنجاز في تنفيذ مشروعات المجموعة إلى ٣٢٦٪ من مخطط المشروعات والبالغ نحو ٣٧٩ مليون ليرة وتم إنفاق نحو ١,٣ مليار ليرة على تلك المشروعات والتي يأتي مشروع إكساء شهبا الأول في التنفيذ حيث وصلت قيمة أعمال الكساء ضمنه إلى ما يزيد على ٣٩٨ مليوناً وهو قيد التسليم إضافة إلى مشروع قصر العدل في السويداء والذي تجاوزت نسبة التنفيذ الـ٤٧٦٪ وبقيمة مالية بقيمة ٤٣٧,٦ مليوناً ومشروع محطة المعالجة محور الكفر- رساس الذي وصلت نسبة التنفيذ ضمنه إلى ١١٥٪ بقيمة مالية وصلت إلى نحو ٥٢ مليون ليرة إضافة إلى مشروع السكن الشبابي في سليم والذي وصلت نسبة التنفيذ ضمنه إلى ٣٦١٪ وبقيمة مالية ١٧٤ مليون ليرة، مشيراً إلى مشروعات عديدة أخرى يعمل الفرع على تنفيذها في مجموعة السويداء منها إكساء المجمع القضائي في صلخد والصرف الصحي في السهوة.

نقص في اليد العاملة في البلديات والزراعة وبلدية جميع عمالها بحكم المستقيل

| القنيطرة - خالد خالد

طالب محافظ القنيطرة همام دبيات بوجود جميع الجهات المعنية داخل المناطق المحررة في القطاعين الجنوبي والشمالي للوقوف على حاجات المواطنين وتأمينها، مشدداً خلال اجتماعه بالجهات الخدمية ورؤساء الوحدات الإدارية بالمناطق المحررة على تفعيل عملهم ومعالجة الصعوبات التي تعوق تأمين الخدمات وإعادة الحياة الطبيعية لتلك المناطق والإسراع في عودة الأهالي لمناطقهم والمباشرة في تأهيل البنى التحتية حسب الأولويات.

وأكد دبيات أن أبناء المناطق المحررة لن يقعوا بين أيدي تجار الأزمة إلا إذا كان المعنيون بالمحافظة مستفيدين وشركاء لهؤلاء التجار بعد ورود شكاوى من المواطنين حول وجود سوق سوداء لمادتي الخبز والمازوت حيث تباع ربطة الخبز بـ٢٠٠ ليرة ولتر المازوت بـ٤٠٠ ليرة، مطالبا مدير التموين بدوام المخابز الآلية والاحتياطية أيام العطلة الأسبوعية وزيادة كميات الخبز لتلك المناطق وبمعدل ٣٥٠٠ ربطة يوميا مع دراسة إمكانية تفعيل المخابز بالقطاع الجنوبي والبالغ عددها نحو ٥ افران ومراسلة الجهات المعنية من أجل الإسراع بذلك، إضافة إلى ضرورة تفعيل الوحدات الإرشادية لتمارس عملها الطبيعي بالتعاون مع الروابط والجمعيات الفلاحية ودراسة احتياجات الفلاحين والمزارعين من مادة المازوت من أجل توفيرها لهم فوراً لدعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

ولكن اللافت بالاجتماع تباين الكلام بين عضو المكتب التنفيذي زايد الطحان ومدير الزراعة حيث أكد الطحان أن مطلب الأهالي الأساسي في القطاع الجنوبي توفير مادة المازوت بعد قيامه بجولة على القرى المحررة في حين قال مدير الزراعة إن أي جمعية لم تتقدم بأي طلب للحصول على المادة، وأمام ذلك الجدل طالب محافظ القنيطرة بعدم تقاذف المسؤولية والوقوف على حاجة المناطق المحررة من خدمات وعدم الجلوس مكتوفي الأيدي وعلى الجميع البحث عن مخارج للصعوبات التي تعترض تقديم الخدمات ومشددا على جميع المديريات والهيئات والمؤسسات والوحدات الإدارية بإعداد الكشوف الخاصة بالأضرار التي لحقت بالبنى التحتية لوضع خطة بمشاركة جميع الجهات وبحيث تكون محددة بفترة زمنية لتنفيذها.

من جانبه أشار مدير الزراعة شامان جمعة إلى عدم رغبة العاملين من ابناء المناطق المحررة بعودتهم إلى مراكز عملهم التي كانوا فيها قبل الأزمة وبالتالي نقص اليد العاملة علما أن المديرية أصدرت أوامر إدارية باسماء العاملين المكلفين العمل في الوحدات الإدارية ومركز إنتاج الغراس بصيدا، مبيناً أن مطالب ابناء القرى المحررة تمحورت حول ضرورة الإسراع بفتح الطرقات من وإلى مركز المحافظة وتسويق الإنتاج الزراعي.

وأوضح الجمعة قيام المديرية اعتباراً من اليوم بحملة تلقيح لجميع أنواع الثروة الحيوانية وبكل قرى ومناطق المحافظة من أجل تحصين الماشية.

ويمكن تلخيص هموم البلديات أن معظم عامليها بحكم المستقيل أو كف يد كبلدية الرفيد حيث إن جميع عامليها بحكم المستقيل وكذلك الأمر لمديرية الاتصالات، مع المطالبة بإجراء مناقلات للبلديات من أجل القيام بالمهام المنوطة بهم وضرورة تعيين عمال نظافة موسميين.

٦٧ بئراً إضافية لدعم دمشق مائياً بتكلفة ١,٥ مليار ليرة

الشياح لـ«الوطن»: تزويد مياه الشرب في دمشق مستقر ولا داعي للقلق من زيادة التقنين

| محمد راكان مصطفى

بيّن مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة دمشق وريفها محمد الشياح أن برنامج التقنين المتبع حالياً في دمشق هو تقنين طبيعي ضمن حدوده الدنيا بهدف تخفيف الضغوط المتزايدة على المصادر المائية في أشهر التحاريق التي تمر الآن، وذلك في ظل زيادة معدلات الاستهلاك بهدف تحقيق استدامة هذه المصادر كماً ونوعاً ريثما يتم إدخال مصادر مائية جيدة بالخدمة.

وأكد الشياح أنه يتم العمل حالياً على مصادر مائية جديدة ستدخل بالخدمة تباعاً وفي الوقت المناسب، لافتاً إلى أن كل أحياء دمشق تزود بالمياه يومياً باستثناء مناطق محدودة تقع في أطراف ونهايات شبكة دمشق الجنوبية يتم تزويدها بالماء يوماً بيوم، ما حقق استقراراً أكثر لكفاءة الشبكة وضمان وصول المياه بضغوط جيدة إلى جميع المواطنين في هذه المناطق، وذلك دون أن تتأثر احتياجاتهم المائية اليومية من مياه لشرب، مشدداً على أن وضع التزويد الحالي بمياه الشرب لمدينة دمشق مستقر ولا يوجد ما يدعو للقلق من زيادة فترات التقنين على المدى القريب.

وكشف الشياح لـ«الوطن» أنه يتم العمل حالياً على إدخال نحو ٦٧ بئراً إضافية داعمة لمدينة دمشق ستدخل تباعاً بالخدمة، منوهاً بأنه تم الانتهاء من تجهيز وربط ثلاث آبار في العقدة الثامنة، والعمل في مراحله الأخيرة لتجهيز وتشغيل ٥ آبار إنتاجية ضمن مراكز ضخ المدينة، وتم التشغيل التجريبي لإدخال ٩ آبار في منطقة رانلس.

وأشار مدير مياه دمشق وريفها إلى أنه يتم العمل على إعطاء المباشرة لربط وتجهيز ٦ آبار بالربوة المرحلة الثالثة، والتجهيز للإعلان بالسرعة الكلية لتجهيز وربط ١١ بئراً في منطقة برزة البحوث والإعلان بالسرعة الكلية لربط ١٣ بئراً في شارع الـ٣٠ مخيم اليرموك والإعلان عن تجهيز وربط ٧ آبار في فرنسيس، لافتاً إلى العمل على إعادة التأهيل لعدد من آبار محطة سيرونيكس وعددها ١١، فضلاً عن التحضير وإعداد الدراسة لتجهيز وربط ٥ آبار في طريق قصر الشعب لدعم المزة ٨٦، ويتم تجهيز الإضبارة اللازمة لتجهيز آبار القدم سكة الشمالية وعددها ٥ وتأهيل صالات الضخ، متوقعاً أن تتجاوز تكلفة الأعمال السابقة ١,٥ مليار ليرة سورية.

وأشار الشياح إلى أن المؤسسة بدأت بدراسة للاستفادة من مصادر المياه في المناطق الغربية مثل معدر- رخلة- آبار زرزر- وادي الكنائس وجر هذه المصادر إلى منظومة التزويد لمدينة دمشق.

وعن آخر المستجدات في مشروع عين الفيجة أكد شياح إعادة تأهيل كامل منظومة إنتاج المياه في منظومة مياه الفيجة من تجهيزات ميكانيكية وكهربائية وعدد كبير من المنشآت وهي موضوعة بالخدمة والأعمال المتبقية هي أعمال تكميلية للمنشآت الخدمية وأعمال الموقع العام.

ورداً على شكوى وصلت إلى صفحة «الوطن» على فيسبوك من أهالي صحنايا بأن المياه حسب الدور لا تأتي إلا يوماً واحداً في الأسبوع هو يوم الأحد وبأنه أحياناً حتى في هذا اليوم لا تصل المياه منوهين بأن هذا الأمر قد تكرر عدة مرات، وبأنه تم التقدم بشكاوى أكثر من مرة ولكن دون نتيجة، مؤكدين بأن الحجج تكون كل مرة واهية ، ما يدفعهم إلى استجرار المياه عن طريق الصهاريج المأجورة ودفع ١٣٥٠ ليرة لقاء كل خزان سعة ٥ براميل الأمر الذي يشكل إرهاقاً عليهم، غامزين إلى وجود شبهات تشوب عمل هذه الصهاريج، حيث أوضح الشياح بأنه يتم تزويد صحنايا وأشرفية صحنايا من مصادر مياه متعددة هي مشروع آبار الريمة – آبار الربوة – محطة ضخ العقدة الثامنة – عدد من الآبار المحلية، ومعدل التزويد لأحيائها بمعدل يومين بالأسبوع.

وأضاف الشياح: حصل في الفترة السابقة هبوط مفاجئ وحاد في مناسيب الآبار في مشروع الريمة أدى لخروج عدد منها عن الخدمة، وتم القيام على الفور بتأهيل بئرين في مشروع الريمة ووضعهما بالخدمة، إضافة إلى إعادة تنظيم عمل الشبكة وإجراء ربط بين بعض الخطوط والشبكات كما تم وضع أحد الخطوط الجديدة في الاستثمار ما حقق وضع تزويد أفضل.

وأكد الشياح أنه بهدف تحقيق استقرار مائي أفضل لمنطقة صحنايا يتم العمل على إعطاء المباشرة لتجهيز وربط ٦ آبار إضافية محلية على الشبكة، إضافة للعمل على تنفيذ خزان صحنايا بسعة ١٠٠٠٠م٣.الذي شارف على الانتهاء، كما تم التعاقد على حفر ٣ آبار إضافية في مشروع الريمة ويتم العمل على التجهيز لبئر رابعة ستوضع بالخدمة قريباً.

> مشروعات لدعم صحنايا والتل بمياه الشرب

وجواباً على شكوى وصلت «الوطن» من أهالي التل عن عدم وصول الماء سوى مرة واحدة كل عشرة أيام أوضح الشياح أنه حصل هبوط حاد ومفاجئ في مناسيب آبار مشروع بعرجل المغذية لمدينة التل أدى لخروج ثلاث منها عن الخدمة، مؤكداً بأنه تم القيام بتعميق بئر من الآبار الجافة وتجهيزها ووضعها بالخدمة ما أدى إلى تحسن نسبي في معدلات التزويد ويتم العمل على معالجة البئر الثالثة التي سيتم وضعها بالخدمة قريباً.

ولفت الشياح إلى أنه وضمن جهود المؤسسة في تحسين الوضع المائي في التل يتم حالياً فض العروض الفنية لمشروع توصيل آبار القواصر إلى المدينة والذي سيدعم المدينة بمصادر إضافية ستحد كثيراً من معاناة المواطنين في الحصول على احتياجاتهم على مياه الشرب ومن المتوقع وضعه في الخدمة خلال ٥٠ يوماً، مشيراً إلى أنه يتم حالياً حفر بئرين جديدتين عميقتين لمصلحة حرنة والتل.

هل يشكل إعلان السمنة إساءة لمهنة الصيدلة؟ وكيف وافقت مؤسسة الإعلان على هذا الإعلان؟

نقيب الصيادلة في سورية: وجهنا كتاباً إلى الجهات المعنية لوقف الإعلان

| محمد منار حميجو

أعلن نقيب صيادلة سورية محمود الحسن أن النقابة وجهت كتاباً إلى الجهات المعنية بوقف الإعلان الذي ظهر على إحدى القنوات الخاصة المتضمن وجود سمنة في إحدى الصيدليات، مؤكداً أن مثل هذه الإعلانات مخالفة للأنظمة والقوانين التي تنظم عمل الصيادلة.

وأثار إعلان ظهر على القناة المحلية ضجة كبيرة في وسائل التواصل الاجتماعي باعتبار أنه يسيء لمهنة الصيدلة وأن الصيدلي مختص في بيع الأدوية وليس بيع مثل هذه الأمور التي ليس لها علاقة باختصاصه.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الحسن أن النقابة طالبت في الكتاب احترام مهنة الصيادلة باعتبارها مهنة علمية، مضيفاً: لا يجوز بيع سمنة في الصيدليات ومن المفروض بمن أراد أن يعلن في منشأة صحية أن يحصل على موافقة وزارة الصحة وإلا فإنه يحق لأي شخص الإعلان عن مثل هذه المنتجات ولو في مشفى.

وأكد الحسن أن الضابط لمثل هذه الإعلانات يجب أن يكون وزارة الصحة، مشيراً إلى أن النقابة بحثت عن وجود هذه الصيدلية فلم تجدها ما يرجح أن التي ظهرت في الإعلان صيدلية افتراضية.

ونشر أحد العاملين في القناة على صفحته الشخصية في «فيسبوك» إنذاراً من الكاتب بالعدل بدمشق يطالب بوقف عرض الإعلان والاعتذار عن مضمونه، مهدداً باتخاذ الإجراءات القانونية المترتبة عن الإساءة لمهنة الصيدلة وما يتبعها من المسؤوليات والتبعات الجزائية.

ونص الإنذار أنه ظهر على القناة إعلان تجاري لإحدى المنتجات التجارية (سمنة) غير طبي وتبين فيه جلياً الإساءة الواضحة لأصول وآداب مهنة الصيدلة، وأوضح الإنذار أنه تخلل الإعلان أن المنتج التجاري يباع لدى الصيدليات ويعامل معاملة الأدوية والعقاقير وظهر ذلك من خلال الأقوال والإيحاءات التي كان ينفذها الشخص الظاهر في الإعلان ومكان تصويره، وأشار الإنذار إلى أن المادة ٢٥ نصت في فقرتها الثانية من قانون التنظيم النقابي لعام ١٩٩٠ بأنه على الصيادلة الالتزام بآداب وتقاليد المهنة والابتعاد عن الاستغلال التجاري وعن كل ما يمس قدسية الرسالة الإنسانية لمهنة الصيدلة، ولفت الإنذار إلى أنه يحظر على الأطباء أيضاً الاشتراك مع صيدلية أو صاحب مستودع أدوية في تجارته وفقاً للمادة ٤٧ البند ٦ من المرسوم رقم ١٢ والخاص بمزاولة المهن الطبية وإن كان ذلك ما نص عليه القانون فإنه قانونياً من باب أولى أنه يحظر على الصيادلة الاشتراك مع غير الأطباء في الترويج للتجارة أو الاشتراك فيها.

> صيدلي يوجه إنذاراً عن طريق الكاتب بالعدل لوقف الإعلان والاعتذار عن مضمونه

كما نصت المادة ٢٣ من المرسوم التشريعي رقم ١٣ لعام ١٩٧٠ والمتضمن قانون تنظيم المهن الطبية في سورية بأنه لا يجوز استعمال الصيدلية مكاناً لعيادة طبية ولا لأي غرض آخر سوى خزن الأدوية والمستحضرات الصيدلانية وتجهيزها وبيعها والإتجار بأدوات الزينة والعطورات وأغذية الأطفال والحليب الطبي وبمبيدات الحشرات المنزلية ومواد التصوير والآلات الطبية والجراحية والبصرية والمخبرية وأدوات ومواد طب الأسنان ومعاجين وفراشي الأسنان ومعاجين وشفرات الحلاقة وما شابهها، معتبراً أنه من مبدأ القياس والذي هو مصدر من مصادر التشريع القانوني فإنه ما يحظر على أعمال الصيدلة والصيادلة يحظر على الأفراد في مضمار التسويق والإعلان عن منتجاتهم وأن هذا الإعلان في مضمونه يشكل مخالفات قانونية ويسيء لمهنة الصيدلة والتي هي مهنة فكرية طبية علمية إنسانية.

ويبقى السؤال المطروح الذي لا بد من توجيهه للمؤسسة العربية للإعلان لماذا وافقت على مثل هذا الإعلان من دون أن تكون هناك دراسة للقوانين والأنظمة التي تخص عمل الصيادلة وحتى الأطباء وإلا فإن الهدف تجاري ولو كان ذلك مخالفاً للقوانين والأنظمة وتسيء لمهنة لها مكانتها العلمية.

استجابة لما نشرته «الوطن»:

لجنة تلتقي أهالي قرطمان لحل مشكلة أتوستراد مصياف حمص

| حماة- محمد أحمد خبازي

استجابة لما نشرته «الوطن» حول اعتراضات أهالي قرية قرطمان بريف مصياف على تنفيذ أوتستراد مصياف حمص، وإنشاء عقدة طرقية في قريتهم من شأنها المساس بمنازلهم، شكل وزير النقل علي حمود لجنة للقاء الأهالي للبحث معهم في استكمال تنفيذ مشروع أوتوستراد حمص- مصياف الجديد والعقبات التي تعترضه في موقع قريتهم برئاسة المدير العام للمواصلات الطرقية ياسر حيدر وعضوية مديرين مركزين في المؤسسة إضافة إلى مدير فرع المواصلات الطرقية في حماة خضر فطوم.

والتقت اللجنة الأهالي وذوي الشهداء وأصحاب المنازل في قرية قرطمان واستمعت إلى مطالبهم التي تمحورت حول الحفاظ على مقبرة قريتهم التي تضم أضرحة شهدائهم وعدم المساس بمنازلهم.

وأكد المدير العام للمواصلات الطرقية ياسر حيدر أن الطريق لن يمس المقبرة وستتم المحافظة على أضرحة الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم لتبقى سورية صامدة.

وكشف أنه سيتم إجراء الدراسة اللازمة لتجاوز المقبرة وتخفيف الضرر ما أمكن عن المنازل مع الحفاظ على سوية الطريق كمحور دولي لكونه من المشاريع الحيوية والمهمة، وهو مهم جداً للمحافظة وربطها بحمص ومن ثم العاصمة لتلافي الاختناقات المرورية وتأمين حركة انسيابية لوسائط النقل العامة والخاصة.